# جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا*

أ.د محمد زاهي بشير المغيربي**

**مقدمة:**

إن تاريخ أفريقيا هو سلسلة طويلة ومتصلة من النضال للانعتاق من كل أشكال السيطرة والقمع سواء كان ذلك سيطرة وقمع الاستعمار الخارجي أم الاستبداد الداخلي أو التخلف المزمن ، إلا أنه من الملاحظ خلال هذا النضال الطويل أن الديمقراطية لم تحتل مكانة رئيسية ضمن الأولويات والخيارات . وفى واقع الأمر فإن الاتفاق الذي كان سائداً لدى الكثير من الدوائر الأكاديمية والسياسية هو أن الديمقراطية غير مهمة ولا معنى لها ضمن السياق الأفريقي .

لقد تضافرت عوامل قوية لتدعيم هذا الموقف المضاد للديمقراطية واحتمالاتها في أفريقيا ، فالدول الاستعمارية لم تستطع تبرير الاستعمار إلا من خلال نشرها وترويجها لأسطورة وأكذوبة أن الأفريقيين في وضع حضاري متدنى لا يمكنَهم من حكم أنفسهم وأنهم بحاجة إلى من يحكمهم ويقودهم على طريق الخروج من الهمجية والحياة البدائية والتخلف ، وبالتالي ،اختفت الديمقراطية فكريا من الخطاب السياسي وعمليا من الممارسات السياسية للمستعمرين الأجانب .

بعد الاستقلال السياسي ، استمر الزعماء السياسيون الأفريقيون على المنوال ذاته ، وأسسوا نظما تسلطية استبدادية بحجة وذريعة أنه من الضروري السعي أولاً وقبل كل شي لتحقيق التنمية ، وأن ذلك سيتحقق بصورة أفضل وأسرع عن طريق منح دعم وتأييد غير مشروط للقيادة السياسية . وإذ لم يأت هذا التأييد طوعاً لجأت نظم الحكم الأفريقية للقمع وتجريم المعارضة السياسية.

بصفة عامة ، ساعدت الظروف السياسية الدولية السائدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على القبول والتسامح مع هذه الميول والنزعات السياسية ، بل والعمل على تشجيعها ودعمها في بعض الأحيان ، فالدول الاستعمارية السابقة المتلهفة للتأثير على القابضين الجدد على مقاليد السلطة والقوة ، قدمت لهم الدعم وتسامحت مع ممارستهم السياسية القمعية .

---

*القي هذا البحث في ندوة " مستقبل الديمقراطية في افريقيا " التي اقيمت بمركزالبحوث الأفريقية بجامعة القاهرة خلال الفترة 17-19 / 3/ 2002

**أستاذ العلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ،ليبيا

وبتأثير ضرورات الحرب الباردة تجاهلت القوى العظمى الخرق المستمر لحقوق الإنسان ، وبحثت عن حلفاء في كل مكان وفى أي مكان .وساعد ذلك على بلورة مناخ لرأى غربي لا مبالي تجاه قضية الديمقراطية في أفريقيا . وعلى الرغم من أنه من وقت لآخر كانت تثار قضية خرق حقوق الإنسان ، فخلال إدارة الرئيس كارتر في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أثيرت قضية خرق حقوق الإنسان في أفريقيا ، ولكن قضية الديمقراطية لم تثر أبداً . اللامبالاة الضمنية هذه تجاه الديمقراطية انطبقت حتى على منظمات حقوق الإنسان التي قامت بجهود مضنية للتحقيق في ونشر مخالفات حقوق الإنسان في أفريقيا ، فلقد بدا وبصورة لا يمكن فهمها وتفسيرها وكأن هذه المنظمات لم تقم بالربط بين اهتمامات حقوق الإنسان وبين عملية الدمقرطة"التحول الديمقراطي "*.

إلا أن كل ذلك قد تغير خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، فلقد أصبحت قضايا التحول الديمقراطي" الدمقرطة " وحقوق الإنسان تهيمن على اهتمامات العالم بأفريقيا ، وفى الواقع ، فإن الاهتمام والانشغال بعملية الدمقرطة في أفريقيا أصبح قويا بالدرجة التي جعلت البعض يشعرون بوجود عدم توازن جديد ومختلف . ولكن لماذا هذا الاهتمام المتزايد بعملية التحول الديمقراطي في أفريقيا ؟

بالتأكيد لقد ساهمت الثورة في أوروبا الشرقية في هذا التغيير من خلال إحساس الغرب بسلامة مواقفه وتفوق قيمه وحتمية انتصار الديمقراطية الغربية . فمع انتهاء الحرب الباردة أصبحت الديمقراطية والدمقرطة هي المهمة والرسالة الأساسية للغرب شعوراً بأن انتشارها سيعزز هيمنة القيم الغربية في جميع أنحاء العالم . وهكذا بدأ الغرب في اعتبار الديمقراطية موضوعاً مهماً ضمن الاجندة الأفريقية .

كذلك ، فإن تغير اتجاهات الغرب تجاه الديمقراطية في أفريقيا استمد المزيد من الحوافز والدفع من خلال تزايد هامشية أفريقيا اقتصاديا واستراتيجيا ، فالمعروف أن الاقتصاد العالمي بدأ منذ فترة في التحول من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات ، وهو اتجاه قلل من الأهمية الاقتصادية للمنتجات الأولية ، ولقد أدت هذه التغيرات إلى أن أصبحت الاقتصاديات الأفريقية الأولية أقل أهمية بالنسبة للاحتياجات الاقتصادية الحالية للبلدان الصناعية . من ناحية أخرى ، ومع انتهاء الحرب الباردة تضاءلت كذلك الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للغرب . ومع تسارع عملية الوحدة الأوروبية ، فإن القوى الاستعمارية السابقة وجدت أنه من الضروري التقليل من مستوى علاقاتها

---

* يتم استعمال مصطلحي الدمقرطة والتحول الديمقراطي للتعبير عن المعنى ذاته ، أي العمليات التي يتم من خلالها الانتقال والتحول إلى الديمقراطية .

الخاصـــة بمستعمراتها السابقة ، وهى علاقات أصبحت تبدو أقل فائدة ونفعاً عما كانت عليه في السابق.

إن تـــزايد هامشـــية أفريقيا اقتصاديا وإستراتيجيا أعطى للغرب فسحة اكثر لتوجيه علاقاته مع أفريقيا بصورة مختلفة . في الماضي تبنى الغرب موقفا لا مباليا تجـــاه قضـــايا حقـــوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا من أجل تجنب تعريض مصـــالحه الاقتصادية والإستراتيجية للخطر ، ومن أجل تسهيل الحصول على حلفاء فـــي حربه ضد الشيوعية. لكن بمجرد تضاؤل أهمية هذه الانشغالات أصبح الغرب أكـــثر مـــيلا لوضـــع سياســـاته الأفريقية ضمن سياق اهتماماته بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

إلا أنـــه في الوقت الذي يبدو فيه أن بعض دوافع عملية الدمقرطة في أفريقيا قـــد تأثـــرت بالبيئة الخارجية فإن الدافع الرئيسي نحو التحول الديمقراطي في أفريقيا نـــابع من الداخل ، فالراهن أن حركة الدمقرطة في أفريقيا مدفوعة بجدلية التخلف أكـــثر من أي شئ أخر ، إنها تنبع من نفس التناقضات التي تشكل أوضاع وظروف التسلطية السياسية في أفريقيا .

فـــي الواقع ، إن احتمالات وإمكانات الديمقراطية في أفريقيا ترتبط بصورة حاسمة مع التجربة الاجتماعية للأفريقيين ومع مدى تلبيتها لاحتياجاتهم الإنسانية .

لذلـــك فـــإن هذه الورقة تحاول استكشاف مدى أهمية الديمقراطية للتنمية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا ، ويستلزم هذا التعامل مع الديمقراطية باعتبارها أداة ووسيلة لتحقيق غايات وأهداف معينة وليست غاية وهدفا في حد ذاتها .

إن التســـاؤل حـــول إمكانـــات واحتمالات الديمقراطية في أفريقيا لا يمكن التعامل معه بمعزل عن فائدتها ومنفعتها وأهميتها ضمن السياق الأفريقي . لقد تم الاقـــتراب مـــن موضوع الديمقراطية في أفريقيا ، بصورة غير مباشرة ، من منظور الإدمـــاج الاقتصـــادي والسياســـي ومن منظور المطالبة باستقلال ثاني من سيطرة النخـــبة السياسية المستبدة والفاسدة ، إلا أن هناك كذلك جانبا منفعيا وذرائعيا كبيرا ومهمـــا فـــي الحركة الديمقراطية في أفريقيا ، حيث أن فائدة الديمقراطية مقاسة في إطـــار قيم واهتمامات وأولويات الشعوب الأفريقية ستحدد بدرجة كبيرة مدى قبول هذه الشعوب لها ونضالها من أجلها .

مـــن هـــنا فإن الافتراض الأساسي لهذه الورقة هو أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي هي علاقة جدلية لا يمكن التعامل مع أحدهما بمعزل عن الآخر ، وأن القضية تتمحور حول تزامن عمليتي التنمية والدمقرطة وليس في البحث عن أيهما له الأولوية على الآخر .

## الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية :

من أهم الجوانب المثيرة للجدل والمتعلقة بمدى فائدة الديمقراطية هو التساؤل حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ،هل تؤدى الديمقراطية إلى تسهيل التنمية الاقتصادية ؟ أم أنها قد تكون عاملا معرقلا لها على الأقل في المدى القصير ؟ هـــل مـــن الأفضل للبلدان النامية بصفة عامة ، والبلدان الأفريقية بصفة خاصة أن تســـعى لتحقـــيق التنمية في ظل نظم حكم تسلطية ؟ أم أن احتمالات وإمكانات التنمية ليس لها علاقة بالطبيعة الديمقراطية أو التسلطية لنظم الحكم ( Bienen and Herbst 1966 ) .

يتبين من استعراض أدبيات الديمقراطية والتنمية في العقود الأخيرة وجود اتجاهيـــن عريضـــين ومتناقضين فيما يتعلق بهذه التساؤلات . اتجاه يفترض وجود ارتـــباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، واتجاه مضاد يرى ضرورة المقايضة بيـــن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ( محمد زاهى المغيربى 1998 : ص ص 252 -255).

### الاتجاه الأول : الديمقراطية والتنمية الاقتصادية :

لأول وهلة وظاهريا يبدو أن هناك معقولية ومصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية . ولقـــد كـــان آدم سميث ، في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوتـــه لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محـــرك النمو الاقتصادي . بالنسبة لأدم سميث ، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هـــي أفضـــل حكومـــة ، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي ، (AKE,2000:P.76 ) . إلا أن المعالجة العلمية الأكـــثر دقـــة وانتظاماً فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضـــات وأطـــروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " ليبست (S.M Lipset). وقدم ليبست أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة " بعض الاشتراطات الاجتماعـــية للديمقراطـــية : التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية ". وفى عام 1960

نشـــر كتابه" الرجل السياسي ، Political Man " الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هـــذه الأطروحة. قام ليبست بدراسة عينات من بلدان من أقاليم مختلفة من العالم ووجـــد فـــي كـــل مجموعة إقليمية تطابقا بين الديمقراطية وبين المستويات العليا من التنمـــية الاقتصـــادية ، وهـــذا التطابق كان نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية . عليه فإن التنمـــية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة ، كما أنها تخفـــف مـــن حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل علـــى تســـهيل بـــناء الإجمـــاع الديمقراطي والاستقرار السياسي . أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني .

يعتبر كتاب الرجل السياسي عملا رائداً مهما إلا أنه يعكس في نفس الوقت محدودية درجة تطور الدراسات الكمية ضمن علم الاجتماع السياسي في تلك الفترة . فـــلا توجـــد فـــي منهجية الدراسة تحليلات إحصائية متقدمة ، ولم تحتو على عمليات الضـــبط والعزل المناسبة لتحديد الأهمية الدقيقة والمحددة للمتغيرات .وعلى الرغم من عـــدم وجود إثبات للعلاقات السببية فى تلك الدراسة ، فإنه يبدو أن ليبست يفترض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية (Diamond,1992:P.451).

لقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لآخر باستخدام منهجـــيات أكـــثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة ، ومن أمثلة هذه الدراسات دراســـة كولمـــان (Coleman ,1960) التـــي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطـــية والتنمـــية إلا أنهـــا لـــم تثبت وجود علاقات سببية . كذلك فإن كترايت ( Cutright,1963) وجد ارتباطا عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي " وبين مجموعة مـــن أربعـــة مؤشـــرات للتنمـــية وهى " تطور وسائل الاتصال والحضرية والتعليم والتصـــنيع " . وقامـــت دراســـات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة ليبست الأصلية . فلقد توصل بـــــولين وجاكمان ( Bollen- and Jakman,1985 ) إلـــى نفس النتيجة ، وذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة مـــن العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمـــية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. ولقد تم تأكـــيد ذلـــك في دراسة لاحقة قام من خلالها كل من ليبست وسيونج وتوريز ( lipset seong and Torres, ) بإعادة تحليل وتوسيع نطاق دراسات بولين وجاكمان .

تمـــثل الدراســـات المذكورة أعلاه مجرد عينة صغيرة من الأدبيات الكثيرة التـــي حاولـــت اختـــبار أطـــروحة ليبست وما أرتبط بها من مناقشات خلال العقود الماضـــية . وعلى الرغم من أنه قد تم التأكيد على وجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية

والديمقراطية ، فإن أطروحة ليبست لا تساعدنا كثيراً في حل الإشكالية المتعلقة بما إذا كانت نظم الحكم الديمقراطية أو التسلطية أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى أن أطروحة ليبست كانت تستهدف إبراز أن المجتمعات المتقدمة اقتصاديا تميل إلى أن تصبح بلدانا ديمقراطية . وهذا شي مختلف عن التساؤل حول ما إذا كانت نظم الحكم الديمقراطية أو التسلطية أكثر تحقيقاً وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية .

بالنسبة لهذا التساؤل فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير التابع ، أما بالنسبة لأطروحة ليبست فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل والديمقراطية هي المتغير التابع . التساؤل المطروح أمامنا هو : هل أن احتمالات نجاح بلد أفريقي متخلف في تحقيق التنمية الاقتصادية أفضل في ظل نظام حكم ديمقراطي ؟ أو هل أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الإبقاء على نظام الحكم التسلطي؟ أم أن طبيعة نظام الحكم –ديمقراطي أو تسلطي – ليس لها تأثير أو صلة بالتنمية الاقتصادية . في الواقع فإن أطروحة ليبست لا تجيب على هذه التساؤلات بصورة واضحة وقاطعة.

من ناحية أخرى ، قامت دراسات أخرى بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، فلقد أشار جروسمان ونوح( Grossman and Noh 1988) إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم. وفى إطار مشابه بين روبرت داهل في فترة مبكرة (.1971( Dahl أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل . ويرى اولسون (Olson,1991 ) أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ، ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق النمو وتخدم المصلحة العامة ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي .

قام بهالا ( Bhala,1994 ) بتقديم مدخل مختلف حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطا قوياً بمفهوم الحرية ، وقام باختبار العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبيها (السياسي والاقتصادي ) بدلا من اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية . ويرى بهالا أنه نظراً لأن الدراسات السابقة لم تقم بعزل تأثير الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة .

من ناحية أخرى أشار بهالا إلى احتمالية الارتباط المتزامن بين التنمية الاقتصادية وبين الحرية ، فلقد أفترض أن الحرية تفضي إلى تنمية اقتصادية أكبر

والتـــي تؤدى بالتالي إلي المزيد من الحرية ، ولقد مثل هذه العلاقة المتزامنة بنماذج رياضية وتوصل إلى أنه " بغض النظرعن كيفية قياس الحرية وبغض النظر عن كيفية تعريف النمو ، فإن هناك علاقة إيجابية وقوية بين الاثنين " (Bhalla ,1994. P.6).

**الاتجاه الثاني : التسلطية والتنمية الاقتصادية:**

مـــا هو الوضع بالنسبة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والنظم التسلطية ؟ في واقـــع الأمـــر فـــإن الاتجاه الذي يفترض ضرورة وجود نظم تسلطية لتحقيق التنمية الاقتصـــادية في بلدان العالم الثالث يستند على مجموعة مختلفة من الحجج والآراء . وتركـــز بعض الدراسات على بحث العلاقة في إطار قضايا الاستهلاك والاستثمار ، فـــنجد أن هنتنجـــتون ( Huntington,1968) يرى أن الأفراد الفقراء ومحدودي الدخـــل ــ والذيـــن يمـــثلون معظـــم ســـكان البلدان النامية ــ لا يستطيعون تأجيل الاستهلاك ، عليه، فبالمدى الذي تمنح فيه الديمقراطية الفقراء الفرصة لتشكيل السياسة العامة ، فإن هذه السياسات ستكون متحيزة لصالح الاستهلاك الفوري وضد التوفير والاستثمار، مما سيؤدى إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية.

وفـــي دراســـة أخـــرى أقترح هنتنجتون ونيلسون أن وجود نظام تسلطي قد يكـــون مـــرغوباً مـــن أجـــل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأنه يجب تقييد المشاركة السياســـية، ولـــو مؤقـــتاً ، مـــن أجل تسهيل تراكم راس المال ، وتشجيع الاستثمار. (Huntington and Nelson, 1976) . ولقـــد وافـــق لا بالومـــباراعلى ذلك ( La Palombara, 1963:p57)، وأيـــده فـــي ذلك زعيم سنغافورة(Lee Kwan yew) ، أحد أنجح البلدان النامية ، حيث قال :

"إنني لا أؤمن بان الديمقراطية تفضي بالضرورة إلى التنمية ، إنني اعتقد أن ما يحتاجه أي بلد من أجل تحقيق التنمية هو الانضباط أكثر من الديمقراطية ، الإكثار مـــن الديمقراطـــية يـــؤدى إلـــى عـــدم انضـــباط الســـلوكيات، وهذا ضار بالتنمية " (Ake,2000:P.80)

إن فرضـــية أن الـــنظم التسلطية أكثر قدرة على تحقيق وتعزيز التنمية لم تتم دراستها بنفس الدقة والصرامة المنهجية التي تعرضت لها فرضية النظم الديمقراطية . فمعظـــم الدراسات كانت نظرية وانطباعية ، ولم تقدم بنتائج قوية وقاطعة . في غالب الأحـــيان كان يتم الاستناد على تجربة اقتصاديات شرق أسيا بصورة غير دقيقة لدعم هذه الفرضية . ولقد أشار بهالا إلى هذه النواقص وأقترح أنه يجب اختبار العلاقة بين الحرية والتنمية، وهذا يعنى التعامل مع مؤشر مركب يتكون على الأقل من عنصرين مهميـــن، سياســـي واقتصادي . وهو يرى أن أحد أهم عوامل عدم الوضوح المتعلقة بـــتجربة شرق أسيا هو أننا عندما نقوم فقط بوصف هذه الأنظمة بأنها تسلطية ، فإن

ذلك يخفى الكثير من الأمور، نظراً لأنه في معظم هذه البلدان تعايشت درجات صغيرة نسبياً من الحرية السياسية مع درجات كبيرة نسبياً من الحرية الاقتصادية (Bhalla,1994: P:29).

لكن لماذا يجب إعطاء هذه الميزة والأفضلية للنظم التسلطية ؟ هل يرجع ذلك إلى كونها العامل المشترك بين مجموعة من البلدان التي حققت نجاحات اقتصادية كبيرة ؟

يمكن الرد على ذلك بأن هناك العديد من البلدان التسلطية ،على سبيل المثال "معظم البلدان الأفريقية "، التي لم تحقق أية نجاحات اقتصادية . هل يرتبط ذلك إذن بنوع معين وخاص من النظم التسلطية ؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو ذلك النوع ؟ وإذا كان الأمر متعلقا بنوع معين وخاص من التسلطية فلماذا التعميم حول العلاقة بين النظم التسلطية والتنمية الاقتصادية بدلاً من التركيز على الخصائص المميزة لهذا النوع من التسلطية؟

لكن ما أهمية وعلاقة ذلك كله بأفريقيا ؟ قد يبدو السؤال غريباً نظراً لأن الجدل والنقاش يدور حول العلاقة بين قضيتين تمثلان انشغالاً قديماً ومستمراً في أفريقيا .مع ذلك فإن التساؤل يظل مهماً وذا علاقة . فأفريقيا تعيش حالة مزمنة من التخلف الاقتصادي ، وأفريقيا تحكمها في معظم الحالات ، نظم حكم تسلطية بدأت أخيراً فقط بالتسليم لمطالب الدمقرطة. في الواقع ، وباستثناءات قليلة فإن أفريقيا لا تزال تناضل من أجل التغلب على إرث التسلطية السياسية ، وهو إرث ارتبط بتزايد الفقر والبؤس والتخلف .

في مثل هذه الظروف ليس هناك مجال لمناقشة مزايا التسلطية للتنمية ، ليس لأن التسلطية قد أدت الى كوارث سياسية واقتصادية فحسب ، ولكن أيضا لان أفريقيا تسارع الآن لتحقيق انبعاث سياسي وديمقراطي بدلاً من التشبث بتقاليد ونظم سياسية بالية تزيد من هامشيتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لبقية العالم .لا يوجد أحد باستثناء القلة الذين يريدون التشبث بمقاليد السلطة والقوة المستغلة لا يتفق مع هذا الرأي .على العكس من ذلك فإن الاتجاه الغالب هو إلى جانب الدمقرطة، والدليل على ذلك قوة وتسارع حركة الديمقراطية في أفريقيا إلى جانب بروز الاتفاق حول وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا لا تستطيع التعامل مع أزمة التخلف دون احتضان الديمقراطية ، أو على أقل تقدير دون التخلي عن إرث التسلطية السياسية .
لقد تم التعبير عن هذا الموقف بصورة جلية خلال المؤتمر الذي عقدته أكثر من 500 منظمة من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات بمدينة اروشا ( Arusha) فى تنزانيا (Tanzania) تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة

للأمم المتحدة في فبراير 1995 . ولقد تبنى المؤتمر" الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول " والذي تمحورت نقطته الأساسية حول أن غياب الديمقراطية هو السبب الرئيسي لأزمة التخلف المزمنة في أفريقيا ( Ake, 2000: pp.82-83).

من ناحية أخرى تبنت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها بأديس أبابا خلال الفترة 9-11 يوليو 1995 إعلانا بعنوان " الوضع السياسي والاقتصادي – الاجتماعي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية الجارية فى العالم " ، وأقرت فيه بأن البيئة السياسية التي تضمن حقوق الإنسان وحكم القانون ستكون أكثر ملاءمة لخضوع الحكومات للمساءلة الشعبية ، وأن " العمليات السياسية المستندة على قاعدة شعبية ستضمن إقحام الجميع ... في جهد التنمية " (Ake،2000: P.83 ).

من ناحية أخرى ، تبنت مؤسسات بريتون وودز (Breton Woods) وجهات نظر متشابهة ، ففي اجتماع عقد بواشنطن في أبريل 1995 ، أشار رئيس المصرف الدولي إلى أن الحكم الجيد هو الشرط الأساسي للانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. ولقد ركزت دراسة المصرف الدولي الموسومة" أفريقيا جنوب الصحراء : من الأزمة إلى النمو المستدام " على تبيان الحاجة إلى وجود المساءلة والمشاركة وبناء الإجماع والاتفاق العام من أجل تحقيق تنمية ناجحة (World Bank,1989 ).ولقد تم تطوير هذه النظرة في دراسة أخرى للمصرف الدولي تحت عنوان " إدارة التنمية : بعد أو عامل الحكم " (World Bank , 1991).

## تزامن الدمقرطة والتنمية في أفريقيا

هل يعنى كل ما سبق أن الاتجاه الآخر من الجدل الدائر ، والذي يفترض وجود ارتباطات بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، هو الأكثر علاقة وارتباطا بالأوضاع الأفريقية ؟ إن الأدلة التي قدمت في معرض التحليل حول التأثيرات السلبية والمدمرة للتسلطية قد تشير إلى ذلك . إلا أن العلاقة ليست بهذه البساطة والوضوح ، وذلك لأن أطروحة ليبست والدراسات العديدة التي قامت بتطويرها ، كما لاحظنا ، تنظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها المتغير المستقل والديمقراطية باعتبارها المتغير التابع ، وهذا يمثل إشكالية بالنسبة لأهميتها وارتباطها بالوضع فى أفريقيا . فأفريقيا لا تسود فيها حاليا ، لا المتغيرات المستقلة ولا المتغيرات التابعة ، فهي ليست نامية اقتصاديا ، وليست ديمقراطية بعد ، بالإضافة إلى ذلك فهي ليست مجرد تسلطية .

الواقع أن أفريقيا ، وفيما يتعلق بهذه المتغيرات الثلاثة –التنمية ، الديمقراطية،

التسلطية ــ تعتبر في مرحلة انتقالية ، بينما أن الجدل الدائر لا يتناول المرحلة الانتقالية ولا يسلط الضوء عليها. إلا أن الأدق والأكثر ملاءمة هو النظر إلى أفريقيا وفقاً لظروفها ومعطياتها ومعالجة الحقائق على أرض الواقع ، ويشمل ذلك اهتمامات وانشغالات الشعوب الأفريقية . إحدى هذه الحقائق هي، بغض النظر عما قد يكتشفه العلماء الاجتماعيون حول التفاعل بين التنمية الاقتصادية وبين النظم الديمقراطية والتسلطية ، أن الشعوب الأفريقية تناضل ، بدرجة معقولة من النجاح ، من أجل الديمقراطية والتحول الديمقراطي في مواجهة إرث طويل ومدمر من التسلطية السياسية.

إن الوضع الأفريقي معقد جداً ، حيث أن العناصر الحاسمة للنظام السياسي والنظام الاقتصادي هي في حالة انتقال ، هذا إلي جانب تزامن عملية الدمقرطة والتنمية الاقتصادية ، وهذه إشكالية مهمة جداً نظراً لعدم وجود تجربة سابقة يمكن الاستناد عليها ، حيث أن هذه العمليات قد تطورت في الغرب في مراحل متمايزة ومتعاقبة ، فلقد حدثت التنمية الاقتصادية قبل البدء فى عملية التحول الديمقراطي. فكيف يمكن تحقيق هذا التزامن نظريا وعملياً اخذاً في الاعتبار تعقيدات العملية الانتقالية والتوترات والضغوط المستمرة للتخلف ، والتناقضات السياسية والاجتماعية السائدة في العديد من البلدان الأفريقية ؟

إن هذه الإشكالية المعقدة تسلط الضوء على محدودية إستراتيجيات التنمية التقليدية بالنسبة للوضع الأفريقي ، فهي لا تعكس ديناميات القوى الاجتماعية ، وهى لا تعير أي انتباه للديمقراطية ، بالتالي فإنه يتم تهميش الناس خلال السعي لتنميتهم . وهى تفترض أن الناس و " طرق حياتهم المتخلفة " هي العائق أمام تنميتهم. وهى تفترض ضمنياً الفصل بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي في التنمية ، وذلك على الرغم من التأكيد على عكس ذلك . وهى أخيرا تعير اهتماما قليلاً لحقائق الواقع الأفريقي ، وتميل للنظر إلي أفريقيا ليس كما هي واقعا، ولكن كما يمكن أن تكون وفقا لتصورات وقيم هذه الاستراتيجيات .

إن معضلة التزامن لا يمكن حلها بدون معالجة هذه النواقص السائدة في إستراتيجية التنمية ، وهذا سيقودنا إلى نوع جديد بالكامل من إستراتيجيات التنمية . في الواقع ليست هذه هي المرة الأولى التي تم التعرض فيها لمشكلة التزامن ، فقد تم تحديدها في الكتابات التي ناقشت عملية المقايضة بين التنمية والدمقرطة، وعند البحث عن طريق لتسريع التنمية الاقتصادية أثناء عملية التحول الديمقراطي. (Przeworski and Limongi 1994) ولعله من المفيد النظر في الكيفية التي حاول بها الفكر التنموي التقليدي معالجة هذه المشكلة ، والتي تمثلت في محاولة حل هذه الإشكالية دون العمل على التوليف بين العناصر التي تشكل المعضلة .

للتوضـــيح ، وخلال العقدين الماضيين ، تم اختزال استراتيجيات التنمية تقريبا بالكـــامل ضمن إطار برامج التعديل أو التكييف الهيكلي ( Structural Adjustment Programmes). إن الســـمة المميـــزة لـــبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا تتمثل في الدرجـــة الصـــارمة مـــن السياسات التقشفية : حظر كامل ومطلق على بعض السلع الأساسية ؛ عملية خصخصة ضخمة مرتبطة عادة بارتفاع حاد في الأسعار والبطالة ؛ تخفـــيض كبـــير في قيمة العملة المحلية ودرجة عالية من التضخم ؛ تخفيض كبير في الإنفـــاق الحكومي والذي كانت له آثار سلبية مدمرة على القطاع الاجتماعي . ليس من الصـــعب تصور تأثير هذه البرامج الجذرية على البلدان التي يعيش حوالي 40% من شعوبها تحت خط الفقر (Ake,2000).

فـــي معظـــم الحـــالات، فإن نظم الحكم الأفريقية التي طبقت برامج التعديل الهيكلـــي كانـــت في السلطة لمدة طويلة ولم تكن تتمتع بالتأييد والقبول الشعبي ، لأنها هي التي خلقت الظروف والأوضاع التي حتمت ضرورة برامج التعديل الهيكلي في المقـــام الأول . فـــي الغالب ،فإن معظم المعارضة الشديدة لبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا ، لم تكن موجهة ضد الأساس المنطقي أو التعليل العقلاني لهذه البرامج ، ولكن أساســـاً ضـــد القـــيادات والزعامات السياسية التي لم تعد قادرة على خلق أية ثقة في قدرتها على تحسين الأوضاع والأحوال السيئة لشعوبها .

لـــم تساعد هذه الظروف القادة الأفريقيين على بناء الإجماع والاتفاق العام ، إلـــى جانـــب ذلك ، فإن وكالات التنمية الدولية ، في معظمها ، لم تشجعهم على القيام بذلـــك. بـــدلا مـــن ذلك فلقد حثت على وطالبت بوجود الإرادة السياسية لتطبيق هذه الـــبرامج. الواقع إن الظروف لم تكن غير مشجعة للتشاور وبناء الإجماع والوفاق العام فحســـب ، ولكـــن أيضاً كان هناك افتراض قوى بأنه من غير المرغوب مناقشة برامج الـــتعديل الهيكلـــي أو البحث عن تفويض ديمقراطي لتطبيقها ، بافتراض أن المواطنين لـــن يقـــبلوها بسبب مشاقها ومصاعبها ، لهذا فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد تم وضعها خارج نطاق الشرعية الديمقراطية ، وتم اعتبارها أمراً يجب فرضه ، وهذا ما حدث بالفعل .

ولعـــل هـــذا هو السبب الرئيسي في وجود اهتمام كبير بموضوع التعويض (Compensation ) والمتمـــثل فـــي الدعـــم المالي الدولي للبلدان التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي . وتم اعتبار ذلك وسيلة للتوفيق بين سياسة الإصلاح الاقتصادي والدمقـــرطة، بافتراض ضرورة دعم النظم الإصلاحية بسخاء حتى يمكن التخفيف من مشـــاق بـــرامج التقشـــف ومنعها من التسبب في ثورة شعبية ضد النظام الإصلاحي ، بافتراض أن احتمالات نجاح الديمقراطية تتضاءل في ظروف التقشف الاقتصادي التي

تقود الناس للبحث عن حلول تسلطية.

إلا أن هذا الحل يتجاهل حقيقة أنه نظراً لفساد وعدم كفاءة نظم الحكم فإن هذه المساعدات المالية لن تستفيد منها الطبقات الأكثر تضرراً من السياسات التقشفية ، ولكنها في الغالب ستذهب إلى الحكام المتسلطين وأعوانهم . الأهم من ذلك إن هذا التصور يقلل من قيمة ومعنى الديمقراطية. إن كيفية رد فعل الناس تجاه التقشف الاقتصادي سيعتمد أساسا على كيفية تطبيقه ، من يتحمل عبئه ومن يشارك فيه، وما هو السياق السياسي لإدارته ويشمل ذلك شرعية صانعي القرار وقبول المواطنين لهم. وبالتالي ، فإنه ليس من المحتمل أن يؤدى التقشف إلى ثورة ضد نظام الحكم إذا تم فرضه من خلال تفويض ديمقراطي ، وإذا تم اعتبار أن أعباءه موزعة بعدالة ، وأن الرأي العام لا يعتبر الذين في موقع السلطة مسؤولين عن التسبب في الظروف التي استلزمت سياسات التقشف الاقتصادي ، وأن صانعي القرار يتمتعون بثقة وقبول الشعب.

إن المشكلة الرئيسية في الفكر التنموي التقليدي والممارسة التنموية التقليدية هي الفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي ، واعتبار وجود تعارض بين التنمية والديمقراطية ، مما يعبر عن فهم سطحي للاثنين معاً. ضمن سياق هذا الفكر التقليدي فإنه من غير الممكن التعامل مع التساؤل المتعلق بمدى منفعة وفائدة الديمقراطية ، لأن هذا المدخل متحيز تجاه تهميش الديمقراطية وجعلها منافساً للتنمية .

إذن ، كيف يمكن الاقتراب من معضلة التزامن بحيث يمكن إبراز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي ، إلى جانب الإجابة عن التساؤل حول فائدة الديمقراطية كأداة ووسيلة لتحقيق غايات أعظم .؟

بداية ، من الأهمية بمكان النظر إلي هاتين القيمتين ــ الديمقراطية والتنمية ــ باعتبارهما لحظتين جدليتين قابلتين للتوليف ، التوليف الحقيقي الذي يخلق كلاً جديداً . ولن يتحقق هذا التوليف إلا من خلال الجمع بين مفهومين أساسيين: دمقرطة التنمية وتنمية الديمقراطية ، أي تعميق التجربة الديمقراطية في كل مجال . ويؤدى هذا إلى

إيجاد استراتيجية تنموية مختلفة اختلافا جذرياً عن ، وأكثر ملاءمة من ، إستراتيجيات التنمية التي تم تطبيقها في السياق الأفريقي دون أي اثر حقيقي وإيجابي لا على الديمقراطية ولا على التنمية.

ولكن ما الذي يعنيه تعبير دمقرطة التنمية وما الفرق الذي يحدثه ؟ إنه يعنى، ببساطة ، أن الناس هم الذين يسيطرون على عملية تنميتهم ، التي تصبح أساسا أمراً يقومون به تجاه أنفسهم وتجاه ظروفهم بدلاً من أن تكون شيئاً يعمله آخرون من أجلهم، أي أن تصبح التنمية خبرة معاشة في الحياة اليومية للشعوب الأفريقية . إجرائيا وعملياً، فإن ذلك يعنى أن الناس يصبحون هم أدوات ووسائل التنمية إلى جانب كونهم هدفها وغايتها النهائية .

لكن لكي يصبح الناس أدوات ووسائل التنمية ، أي أن يصبحوا مسؤولين عن تحديد ما تعنيه التنمية وما هى القيم التي تقوم بتعظيمها، فيجب أن تكون لهم السيطرة النهائية والأخيرة على عملية صنع السياسات العامة .

هذا يعنى أن الناس هم المسؤولون عن تحديد كيفية المضي بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وهذا يعنى أيضا أن الناس يصبحون أدوات ووسائل التنمية إذا صارت طاقاتهم وقدراتهم هى المحرك الذي يقود عملية التنمية من خلال ترسيخ فكرة الاعتماد على الذات والمسؤوليات الفردية بصورة جادة . وهذا يعنى ، أخيراً أنه إذا كان الناس هم هدف وغاية التنمية ، فإن مصالحهم ورفاهيتهم تصبح هى مقياس كل الاشياء، القانون الأسمى للتنمية .

الراهن إن التنمية في أفريقيا ، بسبب خاصيتها غير الديمقراطية ، كانت ممارسة في الاغتراب . ما حدث كان في الواقع تنمية ضد الناس : هجوم على ثقافاتهم ضمن تصور خاطئ للمعركة ضد التخلف ؛ إجراءات قاسية مثل برامج التعديل الهيكلي التي تضر بالناس وتحطم الوفاق الاجتماعي ؛ وسياسات أبوية تقوض الإحساس والثقة بالذات لدى الناس. إن الاستراتيجيات السائدة تميل إلى افتراض أن الناس وطرق حياتهم هى " العائق " أمام التنمية . ولكن إذا تم اعتبار أن الناس هم " المشكلة "، فإنه يتم تحويل عملية التنمية عن مسارها وتصبح ممارسة في الاغتراب . التنمية الديمقراطية تنظر إلى الناس كما هم وليس كما يجب أن يكونوا وفقاً لتصورات وقيم خارجية ، وتحاول تحديد كيف يمكن ان يتحرك الناس إلى الأمام بطاقاتهم ووفقاً لقيمهم (Ake,2000:pp87-88) .

من ناحية أخرى ، فإن طبيعة الدولة والعملية السياسية في أفريقيا تستوجب ضرورة عملية التحول الديمقراطي وضرورة دمقرطة عملية التنمية وتبرز بصورة واضحة المشاكل السياسية للتنمية في أفريقيا ، الأمر الذي لم يتعرض له الجدل العام حول الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية .

فمن جانب ، ترك الاستعمار لأفريقيا إرثا كانت فيه للدولة سيطرة شبه مطلقة على المجتمع وعلى الاقتصاد ، ولكنها ظلت ملكاً خاصاً للحكام ، ونظراً لوقوع الدولة تحت سيطرة مصالح معينة بدلا من ارتفاعها فوق كل المصالح في المجتمع فإنها أصبحت نقيض الجوهر الحقيقي للدولة وعنصرها المادي " استقلاليتها النسبية" ، فهي لم تستطع التعبير عن أو خلق هوية جماعية مشتركة لرعاياها ، وهى لم تستطع التوسط بفعالية في الصراع الاجتماعي بين المصالح الفردية المتنازعة لأنها هى الأخرى كانت تمثل مصلحة فردية . بدلا من التوسط في الصراع ، أصبحت مسرحا للحرب ، حرب من أجل السيطرة والاستحواذ على مصادر القوة الضخمة التي تحوزها ( مايرون فينر ، 1988ص ص: 111-143 ) .

من جانب آخر فإن العملية السياسية في معظم البلدان الأفريقية ، فى مرحلة ما بعد الاستعمار ، أصبحت نقيضاً لجوهرها ، فبدلا من أن تصبح العملية التي يتم من خلالها تجميع المصالح المتنافرة وتحديد المصالح المشتركة والسعي نحو أهداف جماعية، تحولت العملية السياسية إلى حرب من الجميع ضد الجميع . ونظراً لأن السياسة تدهورت إلى حالة حرب ، فإنها أنتجت أيضا أشكالاً حكومية وقيادات سياسية ملائمة لهذه الخاصية . من هنا جاء تكرارية الحكم العسكري والتسلطي . وأدى ذلك إلى نتائج مدمرة على التنمية الاقتصادية في أفريقيا . بداية، فإن ذلك يعنى عدم وجود مجتمع قومي ، فقط جماعات تتنافس للسيطرة على الدولة . وهذا الوضع يلغى تماما أي احتمال لتطوير وتنفيذ مشروع قومي ، بما في ذلك التنمية . وعندما تبذل جهود لتحقيق التنمية ، فإن السياسات التنموية تتعرقل بسبب التناقضات الاجتماعية والسياسية وبسبب عدم تعبير السياسات العامة عن الاحتياجات الاجتماعية . ( مايرون فينر ، 1998. ص ص140-142) .

إن الصراع غير القانوني من أجل السلطة والاستعمال القسري للسلطة من قبل أولئك الذين يسيطرون على الدولة ضد المصالح والفئات الأخرى يؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن ، بما له من آثار سلبية ومدمرة على عملية التنمية الاقتصادية . على سبيل المثال ، أدى عدم الاستقرار والقمع السياسي إلى هجرة العديد من العقول والكفاءات التي تحتاجها عملية التنمية ، كما أدى إلى هروب رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية ، بما في ذلك أموال الذين كانوا يسيطرون على السلطة أمثال موبوتو وغيرهم الذين كانوا يشعرون بأن ثرواتهم لن تكون آمنة داخل بلدانهم إذا ما فقدوا السلطة .

إن شكل ومحتوى دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا ، والتفاعلات السياسية

المرتـــبطة بهـــا تعمل على تجذير وإدامة التخلف ، وإن عملية الدمقرطة ستساعد على التقليل من هذه الاختلالات في وظيفة الدولة وفى العملية السياسية .

## الخاتمة : عود على بدء :

هل يجب أن تسعى أفريقيا إلى تحقيق الديمقراطية ، أو أنه يجب أن تسعى أولاً إلـــى تحقيق التنمية؟ لقد لاحظنا في الصفحات السابقة وجود مدرسة فكرية تجادل بأن الســـعي نحـــو الديمقراطية لا جدوى منه نظراً لمستوى الفقر الذي ترزح تحته أفريقيا، وأنـــه مـــن الأفضل التركيز على التنمية ، أو على الأقل القضاء على الفقر أولا. ولقد تبيـــن لـــنا أن هـــذه النظرة كان لها تأثير مهم ولاقت تأييداً قوياً في البلدان الصناعية الغربية وبين وكالات التنمية الدولية ، وعلى وجه الخصوص مؤسسات بريتون وودز . وكـــان هـــذا هـــو مضمون النزعة نحو إعطاء الإصلاح الاقتصادي أولوية أعلى من الدمقـــرطة . وكانت الاهتمامات تركز على ضمان توفر أداء حكومي افضل أكثر من تركيزها على الديمقراطية ، وتم تعريف الأداء الحكومي الأفضل إجرائيا على أنه يعنى الشفافية والاستقرار والحد من الفساد ووجود المساءلة " بمعناها المحاسبي وليس بمعنى السيادة الشعبية " .

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي تستلزم فيه الديمقراطية وجود أداء حكومـــي أفضـــل ، فـــإن الأداء الحكومـــي الأفضل لا يتطلب بالضرورة وجود نظام ديمقراطي ، على العكس من ذلك ، ووفقاً لتجربة العديد من البلدان وبالذات بلدان شرق أســـيا، فـــإن الأداء الحكومي متوافق ومتسق تماما مع التسلطية السياسية . في التحليل الأخير ، فإن السبب الذي دعا إلى الاهتمام بالأداء الحكومي الجيد لم يكن السعي نحو تحقـــيق الديمقراطية إنما السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية . والمضامين الواضحة لذلـــك هي أن التنمية الاقتصادية صارت لها الأولوية على عملية التحول الديمقراطي . لكـــن فـــي الوقـــت الـــذي يمكـــن فيه القول بأن التنمية الاقتصادية ضرورية لجعل الديمقراطـــية ممكـــنة ، فإنه من الخطأ القول بان الاهتمام يجب أن يتحول من عملية الدمقـــرطة والتركـــيز علـــى هـــذا الشـــرط الذي يجعلها ممكنة .ينشأ هذا الخطأ من الافتراضـــات الســـطحية حـــول مسببات أزمة التخلف في أفريقيا وحول علاقة العامل الاقتصـــادي بالعـــامل السياســـي . ما أصبح واضحاً بصورة متزايدة هو أن الأوضاع السياســـية في أفريقيا هى التي أدت إلى تعميق التخلف . وربما هذا هو السبب الرئيسي الـــذي جعل الغرب ووكالات التنمية الدولية ومؤسسات بريتون وودز تبدأ في التراجع عـــن مواقفهـــا التقليدية تجاه التنمية التي تستبعد وتتجاهل البعد السياسي ، وفى إدراك أهمية مواجهة الشروط السياسية للتنمية .

ولقـــد برز هذا التغير بوضوح في دراسات المصرف الدولي التي أشرنا إليها فـــي موضع سابق ، مما أدى إلى هيمنة النظرة التي ترى أن التنمية الاقتصادية تتطلب التركيز على خلق الشروط السياسية التي تجعل تحقيقها ممكناً . كما أكد على ذلك عدد كبـــير من الوثائق الرسمية التي صدرت عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والتي توصـــلت إلـــي أن الديمقراطية جوهرية لتحسين الأداء التنموي . هذا إلى جانب تأييد الـــبلدان الغربـــية المانحـــة لهـــذا الاتجاه . ومن هنا برز مفهوم "المشروطية السياسية Political Conditionality "

هكذا ، فإن وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا تحتاج إلى أن تسعى إلى التنمية الاقتصـــادية أولا أصـــبحت الآن فكـــرة مجردة وغير ذات صلة في ضوء الحقائق الواضـــحة على الأرض الأفريقية . إحدى هذه الحقائق هى أن الناس يطالبون بالتنمية ولكنهم يطالبون أيضا ، في نفس الوقت وبالإصرار ذاته ، بالديمقراطية. إنهم يرون أن الأمريـــن مرتـــبطان ويعتقدون أنه من الجوهري والضروري تحقيقهما معاً . ولكن إذا سلمنا بأن أفريقيا تحتاج التنمية والديمقراطية معا وفي نفس الوقت ، فهل يمكن تحقيقهما معا ، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟

إن الطـــريق لتحقـــيق التنمية الاقتصادية والدمقرطة في نفس الوقت وبالتزامن يتعيـــن في تحويل العمليتين إلى عملية واحدة عن طريق جعل التنمية الاقتصادية عملية تحول ديمقراطي، وذلك عن طريق تمكين "empower" المواطن الأفريقي العادي من السيطرة على عملية صنع القرار .

إن ثنائـــية التنمية الاقتصادية والدمقرطة قد نشأت لأنه قد تم تصوير التنمية الاقتصـــادية تصويرا خاطئا وتم تشويهها ، بحيث أصبحت ممارسة في الاغتراب بدلا مـــن كونها تجربة انعتاق ، وبالتالي كونها مشروعا ديمقراطيا يمنح للمواطن الأفريقي "استقلاله الثاني " من قمع وفساد نظم الحكم التسلطية بعد أن نال " استقلاله الأول " من سيطرة القوى الاستعمارية الغربية .

إن التنمـــية فـــي جوهرها هى عملية تحقيق للذات ولن تكون كذلك إلا إذا كان المواطـــن الأفريقي العادي هو أداة التنمية وغايتها النهائية في نفس الوقت . إن التنمية الذاتية للمواطن الأفريقي العادي هى الدمقرطة في أقوى وأعمق صورها .

# مراجع البحث


أ- **مراجع باللغة العربية :**

1- المغيربـــي ، محمـــد زاهي ، **قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجـــية ومداخـــل نظرية** ، الطبعة الثانية ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998.

2- فينر، مايرون ، " التغير السياسي : آسيا ، أفريقيا ، الشرق الاوسط " فـــي محمـــد زاهـــي المغيربي ( محرر) ، **التنمية السياسية والسياسة المقارنـــة : قـــراءات مختارة** ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998 .

ب- **مراجع باللغة الانجليزية :**

**1-** Ake, claude, **The Feasibility of Democracy in Africa,** Dakar: council for the Development of Social Science Research in Africa, 2000 .

**2-** Bhalla, S.S., " Freedom and Economic Growth : A virtuous Cycle" , paper presented in **Democracy's Victory and Crisis : A Nobel Symposium**, Uppsala University , August 27-30,1994. Quoted in Ake, Op. Cit.

**3-** Bienen , Henry and Herbst, Jeffrey, " The Relationship between Political and Economic Reform in Africa ", **Comparative Politics** , Vol. 29,No.1 October 1996, pp.23-42.

**4-** Bollen, K. and Jackman, R., " Political Democracy and the Size Distribution of income ", **American Sociological Review** 50, 1985, pp. 438-457.

**5-** Coleman, J.S., " The Politics of Sub- Sahara Africa", in G.A. Almond and J.S. Coleman ceds. ) **Politics of the Developing Areas**, Princeton : Princeton University Press, 1960.

6- Cutright, P. " National Political Development : Measurement and Analysis ", **American Sociological Review**, 28,1963,pp. 253-264.
7- Dahl, R.A. **Polyarchy : Participation and Opposition**, New Haven : Yale University Press, 1971.
8- Diamond , L., " Promoting Democracy **", Foreign Policy** , 87, Summer 1992. pp. 30-31
9- Grossman , H.I. and Noh, S.I., **Proprietary Public Finance , Political Competition and Regulation**, IMF Seminar Series, No. 8, 1988. Quoted in Ake , Op. Cit.
10- Huntington, S.P., **Political Order in Changing Societies** , New Haven : Yale University Press, 1968.
11- Huntington, S.P. and Nelson, J.M., **No Easy Choice** : **Political Participation in Developing Countries** , Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1976
12- La Palombara, J. (ed.), **Bureaucracy and Political Development**, Princeton : Princeton University Press, 1963.
13- Lipset, S.M. ," Some Social Requisites of Democracy : Economic Development and Political Legitimacy ", **American Political Science Review** , 53,1959, pp. 69-105.
14- Lipset, S.M., **Political Man : The Social Bases of Politics** , Garden City, New York : Doubleday. 1960.
15- Lipset, S.M., Seong, K.R. and Torres, J.C., " A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy". Unpublished paper, Hoover Institution , Stanford University , 1991. Quoted in Ake, Op.Cit.
16- Przeworsky, A. and Limongi, F.," Democracy and Development ", paper presented in **Democracy's Victory and Crisis: Nobel Symposium** , August 27-30 1994. Quoted in Ake, Op.Cit.
17- World Bank, **Sub – Sahara Africa : From Crisis to Sustainable Growth** , Washington , D.C. : World Bank . 1989. Quoted in Ake, Op. Cit.
18- World Bank, **Managing Development : The Governance Dimension**, Washington , D.C.: World Bank , 1991. Quoted in Ake, Op.Cit.